

إمكانية خلق مراكز استقطاب للأنشطة الاقتصادية (المناطق الاقتصادية الخاصة) في الجزائر وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي

The possibility of creating economic activity hubs (special economic zones) in Algeria and enhancing their international competitiveness.

بونقطة إسماعيل¹ ، لرقط فريدة² / Bounekta Smail¹ , Larguet Farida²

¹ مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، جامعة سطيف 1 - فرحات عباس (الجزائر)، ismail.bounekta@univ-setif.dz

² مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، جامعة سطيف 1 - فرحات عباس (الجزائر)، farida.larguet@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/21

تاريخ الاستلام: 2025/04/20

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تقديم توضيح أكثر اكتمالا لمراكز الاستقطاب ومصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك بتسهيل تحديد الأنواع المختلفة لهذه المناطق وتبسيط الضوء على الاختلافات الرئيسية بين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، كذلك الوقوف على المقومات التي تؤدي لنجاح هذه المناطق، ومناقشة توفر هذه المناطق في الجزائر، وما الذي يتوجب على الجزائر فعله لإنجاح هذه المناطق، ونتيجة فقد رأينا أن مقومات نجاح هذه المناطق يقوم على خمسة نقاط هي: وضوح الهدف، الموقع الجيد، اتخاذ سياسات حريئة، التصميم الخاص، الإدارة الفعالة، أما فيما يخص الجزائر فقد رأينا بأنه لم يكن لها تجربة ناجحة فيما يخص استقطاب هذه المناطق وذلك راجع لعدة أسباب منها غياب الرؤية الواضحة، وافتقار السياسات إلى الجرأة والفعالية، إضافة إلى ضعف الإدارة والتأخر التشريعي.

كلمات مفتاحية: مراكز الاستقطاب، المناطق الاقتصادية الخاصة، التنمية الاقتصادية، المناطق الحرة، العولمة

تصنيف JEL : F60,R11,R38,O25,F13

Abstract:

This research aims to provide a more comprehensive explanation of polarization centers and the concept of special economic zones, by facilitating the identification of the different types of these zones and highlighting the main differences between special economic zones and free zones. It also seeks to identify the key factors that contribute to the success of these zones, examine their presence in Algeria, and determine what Algeria needs to do to ensure their success. As a result, we have identified four key elements for the success of these zones : clarity of purpose, a good location, a specific design, and effective management. As for Algeria, we have found that it has not had a successful experience in attracting such zones, mainly due to the lack of political will and the improper implementation of these zones.

Keywords : Polarization centers, Special economic zones, economic development, free zones, globalisation

Jel Classification Codes : F60, R11, R38, O25, F13

Résumé :

Cette recherche vise à fournir une explication plus complète des pôles d'attraction et du concept de zones économiques spéciales, en facilitant l'identification des différents types de ces zones et en mettant en lumière les principales différences entre les zones économiques spéciales et les zones franches. Elle s'attache également à identifier les facteurs qui contribuent à la réussite de ces zones, à examiner leur présence en Algérie, ainsi que les mesures que l'Algérie devrait prendre pour assurer leur succès. En conclusion, nous avons identifié quatre éléments fondamentaux pour garantir la réussite de ces zones : la clarté des objectifs, un bon emplacement, une conception spécifique et une gestion efficace. En ce qui concerne l'Algérie, nous avons constaté qu'elle n'a pas connu d'expérience réussie en matière d'attraction de ces zones, en raison notamment de l'absence de volonté politique et d'une mise en œuvre inadéquate.

Mot Clés : Centres de polarisation, Zones économique spéciales, développement économique, zones franches, Globalisation.

Codes de Jel : F60,R11,R38,O25,F13

1. مقدمة :

إن الانفتاح الذي يشهده العالم لم يفرض المنافسة على الشركات فقط، ولكن أيضا على الدول التي أصبحت بدورها تتنافس على جذب العوامل والاستثمارات التي تزيد من تنافسيتها وبالتالي مكاسبها من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي،

معظم الدول تسعى إلى خلق مراكز خاصة تمكنها من استقطاب الأنشطة الاقتصادية وزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ويكون ذلك بتوفير الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي يسمح للإقليم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتأكيد على قدرتها على إنتاج، تبادل وجذب المهارات والتكنولوجيات، وبالتالي الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. من ملاحظة التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية يمكن استنتاج أن الفضاء ليس متجانسًا، بمعنى آخر تتم الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مواقع مختلفة، وبالتالي يعد فهم الأسباب الكامنة وراء ذلك وفهم كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية مكانيًا القضية المركزية ذات الاهتمام الأكبر في اقتصاديات التوطن الصناعي والجغرافية الصناعية.

الفضاءات أو الأماكن التي يمكن أن تتجمع فيها الأنشطة الاقتصادية يمكن تسميتها مراكز استقطاب، مراكز الاستقطاب هذه يمكن أن تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يُنظر إليها على أنها عوامل محتملة للتغيير الهيكلي المحلي لأنها توفر إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ بيئي مناسب وبالتالي خلق فرص العمل في القطاع الخاص، تشجيع الصادرات وزيادة عائدات النقد الأجنبي، كما يناقش الاقتصاديون أيضًا قدرتها على تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير الروابط الخلفية والأمامية بالإضافة إلى نقل المهارات والتكنولوجيا مما يؤدي إلى الارتقاء بالاقتصاد وزيادة تنافسيته.

لكن رغم زيادة جاذبية العديد من أقاليم العالم للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، إلا أن الأقاليم التي أصبحت تشكل مراكز استقطاب عالمية هي التي تحقق أكبر المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الإشكالية:

بالنسبة للبلدان النامية يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة أداة مفيدة كجزء من استراتيجية النمو الاقتصادي الشاملة لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال هذه المناطق تهدف الحكومات إلى تطوير وتنويع الصادرات مع الحفاظ على الحواجز الوقائية، وخلق فرص العمل وتجريب سياسات وأساليب جديدة في الجوانب الجمركية والقانونية والعمالة والشراكة بين القطاع العام والخاص، كما تسمح هذه المناطق أيضا بإشراف حكومي أكثر كفاءة على الشركات وتوفير البنية التحتية والضوابط البيئية. (FIAS, 2008, p. 01)

في هذا السياق نشهد نمواً هائلاً في استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة كأدوات رئيسية في جذب الاستثمار من أجل التنمية الصناعية، وقد تم تطوير أكثر من 1000 منها في جميع أنحاء العالم في السنوات الخمس الماضية (2015-2019)،

ووفقاً لإحصاء الأونكتاد، هناك ما لا يقل عن 500 أخرى في طور الإعداد في السنوات المقبلة. (UNCTAD, 2019, p. xii)

أما فيما يخص الجزائر فلطالما شكلت حقيقة اعتمادها في ترقية اقتصادها على البترول هاجسا جعل أنفاسها تشتد في كل انخفاض أو ارتفاع لأسعاره بسبب فشلها في إيجاد بديل من شأنه حماية اقتصادها بعيدا عن الربيع البترولي، وبالتالي يجب عليها خلق مراكز استقطاب عالمية لاستقطاب الأنشطة الاقتصادية لسلاسل القيمة العالمية والتي تتمثل حسب ما أشرنا إليه في المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ).

هناك العديد من الأمثلة على هذه المراكز التي لعبت دورا رئيسيا في التحول الهيكلي، وفي تشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وفي تحفيز التطوير الصناعي، ولكن لكل قصة نجاح هناك مناطق متعددة لم تستطع تحقيق التدفق المتوقع للمستثمرين، حيث أصبح بعضها يمثل فشلا كبيرا على غرار الجزائر.

وبالتالي تأسيسا لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي إمكانية خلق مراكز استقطاب للأنشطة الاقتصادية والتي تتمثل في المناطق الاقتصادية الخاصة في الجزائر ومقومات نجاحها؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة؟ وما الفرق بينها وبين المناطق الحرة؟
- ما هي المتطلبات والمؤهلات الضرورية لإنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة؟
- ما هو واقع هذه المناطق في الجزائر؟ وما التحديات التي تعيق تطورها؟
- ما السياسات والآليات التي يجب أن تعتمد عليها الجزائر لإنجاح هذه المناطق؟

فرضيات البحث:

- تتوفر الجزائر على مناطق اقتصادية خاصة بالمعنى الهيكلي، لكنها تفتقر لشروط النجاح المؤسسي والتنظيمي؛
- لم تتمكن الجزائر إلى حد الآن من تفعيل دور هذه المناطق في استقطاب الاستثمارات؛
- الإرادة السياسية والبيئة المؤسسية تشكلان العائق الرئيسي أمام فعالية هذه المناطق.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتحليل مكوناتها من خلال المقاربة النظرية والتطبيقية لتجارب الجزائر وتجارب دولية مقارنة.

البعد الزمني للدراسة: تمتد الدراسة خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2024 ، وهي فترة تُظهر التحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي وتوجه الجزائر نحو الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى بروز المشاريع الأولى لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في البلاد.

على مدى العقود الماضية، أصبح عالم المناطق الاقتصادية الخاصة أكثر تعقيدا إلى حد كبير مع تكاثر "المناطق" ذات الأهداف الجديدة والمعدلة. وبالتالي سيحاول هذا المقال الوصول إلى هدفين:

أولاً: تقديم توضيح أكثر اكتمالا للمصطلحات المستخدمة فيما يخص المناطق الاقتصادية الخاصة، بتسهيل تحديد الأنواع المختلفة للمناطق الاقتصادية الخاصة (وهو المصطلح الذي أشار إليه تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019 (WIR 2019) الصادر عن الأونكتاد كمفهوم عام) وتبسيط الضوء على الاختلافات الرئيسية بين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، (وهو المصطلح الذي كان شائع الاستخدام قبل عام 2019).

ثانياً: الوقوف على المقومات التي تؤدي لنجاح هذه المناطق، بالإضافة لمناقشة توفر هذه المناطق في الجزائر، وما الذي يجب للجزائر أن تفعله لإنجاح هذه المناطق.

2. مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة

يعد نمو المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان النامية أحد السمات الرئيسية للعولمة المعاصرة، ومع ذلك فحسب البروفيسور فرانسوا بوست¹ (François Bost) فإن استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة كمصطلح عام بشكل رسمي حديث جدًا، ويتزامن ذلك بشكل واضح في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019 (WIR 2019) الصادر عن الأونكتاد، والذي يعرفها على أنها "مناطق محددة جغرافيًا تسهل الحكومات داخل هذه المناطق النشاط الصناعي من خلال الحوافز المالية والتنظيمية ودعم البنية التحتية" (UNCTAD, 2019, p. 128). فقبل نشر تقرير الاستثمار العالمي 2019، كان استخدام مصطلح "المناطق الحرة" و"مناطق تجهيز الصادرات" أكثر شيوعًا في معظم الأعمال والمنشورات الأكاديمية، (ESPON, 2020, p. 07) على الرغم من أن العديد من المنشورات قد بدأت بالفعل في الترويج لمصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها سنة 2014. (Akinci & Farole, 2011) هذا التغيير في المصطلحات ليس مجرد استبدال للمصطلحات المترادفة، فهو يعكس الحاجة إلى توضيح أكثر في مواجهة التكاثر الكبير للمصطلحات المختلفة لوصف هذه الظاهرة (المناطق الخاصة).

مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة في بداياته (قبل 2019) أشار في الأصل إلى نوع خاص جدًا من المناطق الحرة، تتميز بحجمها الكبير جدًا (عدة مئات من الكيلومترات المربعة)، خاصة في الصين (Shenzhen)، والهند، وروسيا، فمنذ أوائل عام 2010 استخدمت الصين هذا المصطلح أيضًا لتعيين المناطق الحرة الشاسعة التي تبنيها وتديرها في العديد من البلدان النامية وخاصة في أفريقيا (منها الجزائر).

إن مصطلح "المناطق الاقتصادية الخاصة" هو بديل جيد للمناطق الحرة، لأنها تجعل من الممكن التمييز بين "المناطق" الجديدة (المخصصة للتقنيات والعلوم الحديثة والخدمات المتقدمة) والمجمعات الصناعية وغيرها من المناطق الصناعية، والتي تكثر في العديد من الدول متقدمة كانت أو نامية. (Bost, 2019, p. 143)

وبالتالي فإن مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة له معنيان مختلفان، فيمكن أن تشير إلى نموذج منطقة بالمعنى الضيق للكلمة (نوع من المناطق الحرة الكبيرة كما هو موجود في الصين)؛ أو يمكن أن تشير إلى المصطلح العام الجديد الذي اقترحه الأونكتاد لتعيين جميع أنواع المناطق المفتوحة أمام المستثمرين.

ولكن مع ذلك لا ندري ما إذا كان مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة سيتم اعتماده من قبل جميع البلدان من أجل تنسيق المصطلحات، حيث أنه لا توجد توصية بهذا المعنى في تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد (2019)، مما يعني أن تنظيمه كمصطلح عام سيعتمد على الاستيعاب الطوعي من جانب سلطات البلد، وعليه فإنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا على هذا المصطلح بمفهومه الواسع في كتابة هذا المقال.

يمكن تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها "مناطق جغرافية داخل الدولة يتم فيها تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال سياسات وأشكال دعم غير متاحة لبقية الاقتصاد، ويمكن أن يشمل هذا الدعم بيئة أكثر بساطة للقيام بالمعاملات، أو بنية تحتية أفضل، أو إعفاءات ضريبية/رسوم جمركية للمدخلات. والهدف منها هو دعم التصنيع وجذب الأنشطة

¹ Professor of Economic Geography at the University of Reims (France) and senior advisor for the drafting of Chapter IV (Special Economic Zones) of UNCTAD's World Investment Report 2019. He was also a member of the Board of Directors of the World Free Zones Organization (WFZO) between 2014 and 2017. He directed the Atlas mondial des zones franches (La Documentation Française, 2010, 303 p.).

الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في هذه المناطق، وتشجيع انتقال الإنتاجية والتكنولوجيا من الشركات الموجودة داخل هذه المناطق إلى الشركات خارجها" (gebrewolde, 2019, p. 02)

ويمكن القول كذلك بأن: "المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة تختلف فيها الأنظمة الاقتصادية عن تلك الموجودة في بقية البلاد بهدف زيادة التجارة والاستثمار، وتعزيز خلق فرص العمل، وضمان الإدارة الفعالة"، (Tao, Yiming, Yuan, & Meng Li, 2016, p. 02)

وبالرغم من أن هذه المناطق تختلف عن بعضها البعض، فإنها تشترك جميعا في بعض السمات يمكن جمعها في أربعة خصائص تحدد مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة:

- منطقة محددة جغرافيا وعادة ما تكون مؤمنة ومغلقة
- لديها إدارة واحدة تسيرها
- لديها منطقة جمركية منفصلة (الاعفاء من الجمركة وإجراءات التخليص الجمركي المبسطة).
- تقدم فوائد وحوافز للمستثمرين داخل هذه المنطقة فقط. (Zeng, 2016, p. 03)
- تلعب المناطق الاقتصادية الخاصة مختبرا إن جاز التعبير للسياسات والقوانين الجديدة التي تريد الدولة معرفة فعاليتها والتي لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الكلي، وبالتالي فالمناطق الاقتصادية الخاصة تعتبر أداة فعالة في تحقيق ذلك. (UNIDO VIETNAM, , 2015, p. 26)

وفقا للبنك الدولي عند مقارنة المناطق الاقتصادية الخاصة مع البيئة الاقتصادية المحلية التي توجد فيها، يمكن اعتبار المناطق الاقتصادية الخاصة "خاصة" بعدة طرق: أنها توفر البنية التحتية (إمكانية الوصول، والجودة، والموثوقية، والتكلفة، والمرونة): الأنظمة الجمركية (الجمارك أو الرسوم أو ضريبة القيمة المضافة الفعالة، مجانية أو مؤجلة): والأنظمة التنظيمية (الترخيص الفعال، والتخطيط، والمرونة)، والأنظمة المالية (حريات رأس المال، والحوافز الضريبية، والإعانات). من خلال تقديم هذه الامتيازات، تتوقع الدول المضيفة تحقيق أهداف تتمثل في: زيادة النمو الاقتصادي المحلي، زيادة تنمية القدرة التنافسية في سوق التصدير، تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال إدخال أنشطة وقطاعات جديدة في الدولة، زيادة عائدات النقد الأجنبي، توفير فرص العمل، جذب التكنولوجيا ونقل المعرفة.

يمتد التطور التاريخي للمناطق الصناعية الخاصة لعدة قرون، بدءا من ظهور المناطق الاقتصادية الأولية على شكل مدن وموانئ حرة قبل خمسينيات القرن السادس عشر، مع مرور الوقت تطورت المناطق الاقتصادية الخاصة وتوسعت من حيث النطاق والغرض مما يعكس التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا والسعي نحو تعزيز التكامل الاقتصادي الدولي للبلدان المضيفة. (Alansary & al ansari, 2023, p. 03)

اقتصرت الجيل الأول من المناطق الاقتصادية الخاصة والتي ظهرت قبل خمسينيات القرن الماضي على الأنشطة القائمة على التجارة مثل الموانئ الحرة **freeports** والمستودعات المربوطة بالجمارك **Customs-bonded warehouse** وكان الغرض من إنشاء هذه المناطق هو تسهيل التجارة الدولية وتقليل تكلفة استيراد وتصدير السلع، بعد خمسينيات القرن الماضي ظهرت الأجيال الثانية والثالثة من المناطق الاقتصادية مع التركيز على التصنيع والخدمات، وكان الجيل الرابع يركز على العلوم والتي تهدف إلى تعزيز الابتكار وتعزيز الصناعات ذات التقنية العالية، في حين سعى الجيل الخامس من المناطق الاقتصادية إلى

توفير مقارنة أكثر شمولاً للتنمية الاقتصادية من خلال توفير مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك التجارة والتصنيع والخدمات وهو الغرض الأساسي من إنشاء هذه المناطق. وأخيراً الجيل السادس من المناطق الخاصة اعتمدت على التعاون الاقتصادي عبر الحدود والتكامل في سلاسل القيمة العالمية المدفوعة بزيادة العولمة في التجارة بهدف تعزيز النمو والتكامل الاقتصادي في مختلف المناطق والبلدان. يعكس التطور التاريخي للمناطق الاقتصادية الخاصة الاحتياجات المتغيرة وأولويات الاقتصاد العالمي، حيث أن كل جيل استغل نجاحات ودروس الأجيال السابقة مع مراعاة الاحتياجات المتجددة لإنشاء نمو وتصنيع شامل ومتكامل وكذلك دعم التكامل الاقتصادي العابر للحدود.

ويمكن توضيح هذه الأجيال ونوع المناطق الاقتصادية الخاصة لكل جيل في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: التطور التاريخي للمناطق الاقتصادية الخاصة

التطور التاريخي للمناطق الاقتصادية الخاصة	شكل المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الأولية (1500م)	المدن الحرة، الموانئ الحرة
الجيل الأول: إنشاء مناطق اقتصادية قائمة على التجارة (قبل 1950م)	مستودع جمركي، المناطق الحرة الجمركية، منطقة تجارة معفاة من الضرائب، منطقة تجارة حرة، منطقة حدودية حرة، مناطق إعادة الشحن
الجيل الثاني: إنشاء مناطق اقتصادية قائمة على التصنيع (بعد 1950م)	مناطق حرة للتصدير، مناطق المعالجة، مناطق تجهيز الصادرات، مناطق المؤسسة الواحدة (النقاط الحرة)، مناطق زراعية حرة، مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا.
الجيل الثالث: إنشاء مناطق اقتصادية تركز على الخدمات	مناطق بنكية، مناطق تأمين، مناطق سياحية
الجيل الرابع (1980): إنشاء مناطق اقتصادية تركز على العلوم	حدائق العلوم، الحدائق التكنولوجية، تكنوبوليس، مناطق صناعية ذات التقنية العالية
الجيل الخامس: مناطق اقتصادية خاصة شاملة	المناطق الاقتصادية الحرة، المناطق الاقتصادية الخاصة، مناطق تجارة حرة شاملة
الجيل السادس: مناطق اقتصادية عابرة للحدود	مثلث النمو، منطقة التعاون، التكامل الاقتصادي.

Source : Omar alansary, tareq al ansari, Defining 'free zones' : A systematic review of literature, Heliyon 9 , 2023, P04

عند ملاحظة هذا الجدول نجد العديد من المصطلحات التي يمكن اعتبارها مناطق اقتصادية خاصة، ففي إحصاء تم إجراؤه في عام 2019 تم إيجاد ما لا يقل عن 82 مصطلحاً مختلفاً لهذه المناطق، يتم استخدام معظمها في بلد واحد، ولزيادة الأمر تعقيداً قد تستخدم نفس الدولة مصطلحات مختلفة لوصف أنواع مماثلة من المناطق في تشريعاتها وقوانينها. (Bost Database, based on data from 160 countries)

والسبب وراء هذه "الفوضى الاصطلاحية" ثلاثة أسباب: أولاً نقص المعرفة بالمصطلحات المستخدمة في مختلف البلدان، ثانياً رغبة العديد من البلدان في التمييز عن بقية البلدان من خلال اقتراح مصطلحات مختلفة تعكس الواقع المحلي بشكل أكثر دقة، ثالثاً التطلع إلى تقديم هذه المناطق الاقتصادية الخاصة بطريقة أكثر حداثة (على سبيل المثال الاستفادة من رواج "مجمعات التكنولوجيا"). وفي الوقت نفسه إخفاء السمعة السيئة للمناطق الحرة خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث كان تنفيذ برامج المناطق الحرة مصحوباً في كثير من الأحيان بالعديد من الانتهاكات، لا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق العمال (حظر الانضمام إلى النقابات في المناطق الحرة، والقواعد المتساهلة بشأن ظروف العمل وغياب العقوبات ضد الفصل التعسفي). (Bost, 2019, p. 142)

ولكن مع وفرة المصطلحات المستخدمة تجعل من الصعب على المستثمرين المحتملين (المحليين والأجانب بشكل خاص) فهم طبيعة المناطق أو المقارنة بين البلدان، وهذا هو المقصود كما أشرنا سابقا من اعتماد مصطلح "المناطق الاقتصادية الخاصة" الذي أصبح أكثر شمولاً من "المناطق الحرة"، التي لم تعد تعكس مجموعة واسعة جداً من "المناطق" الجديدة، وخاصة تلك الموجهة نحو تقنيات محددة وخدمات جديدة (مثل الصحة، السياحة والمالية) والتنمية المستدامة، كما يمكن أن يشمل المصطلح كذلك الحدائق التكنولوجية، والحدائق العلمية، ومناطق العلوم والتكنولوجيا، العناقيد الصناعية والأقطاب التنافسية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة



Source : Omar alansary, tareq al ansari, Defining 'free zones' : A systematic review of literature, Heliyon 9, 2023, P06

وعليه فهناك ثلاثة أنواع رئيسية من المناطق الاقتصادية الخاصة هي: المناطق الحرة (FZs)، والحدائق أو المناطق الصناعية، بالإضافة للمناطق الاقتصادية الخاصة الدولية، ويقدم كل نوع من هذه الأنواع مزايا وحوافز فريدة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

1- المناطق الحرة:

في عام 2015 اقترحت المنظمة العالمية للمناطق الحرة (WFZO)، وهي أكبر اتحاد للمناطق الحرة، التعريف التالي: "المنطقة الحرة هي منطقة تحددها الحكومة أو أكثر حيث يُسمح فيها بالأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إنتاجية أو تجارية، مادية أو افتراضية فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات أو كليهما، وإعفاؤها (كلياً أو جزئياً) من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الرسوم أو المتطلبات التنظيمية". (World Free Zone Organisation, 2015, p. 04)

يقترح الاتحاد الأوروبي والذي لم يستخدم بعد مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة بالمعنى العام، تعريفاً أكثر دقة للمناطق الحرة، يركز في الغالب على مسألة المزايا الجمركية: (ESPON, 2020, p. 07)

"المناطق الحرة هي مناطق خاصة داخل المنطقة الجمركية للمجموعة، البضائع الموضوعة داخل هذه المناطق معفاة من رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد الأخرى، تعتبر السلع غير التابعة للمجموعة والمخزنة في المنطقة أنها لم يتم استيرادها بعد إلى المنطقة الجمركية للمجموعة، في حين أن بعض سلع المجموعة المخزنة في المناطق الحرة يمكن

اعتبارها مصدرة بالفعل. عند الاستيراد تكون المناطق الحرة مخصصة بشكل أساسي لتخزين السلع غير التابعة للاتحاد حتى يتم إطلاقها للتداول الحر.

مع أخذ هذه العموميات في الاعتبار، من الممكن تحديد نوعين رئيسيين من المناطق الحرة:

1-1 مناطق التجارة الحرة (FTZs): مناطق التجارة الحرة هي مناطق جغرافية محددة داخل الدولة يمكن فيها استيراد البضائع وتخزينها ومعالجتها وإعادة تصديرها دون الخضوع للرسوم الجمركية أو التعريفات الجمركية. الهدف الأساسي لمناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة الدولية، وتقليل الحواجز التجارية، وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، تعمل هذه المناطق كمراكز لإعادة الشحن وأنشطة القيمة المضافة.

2-1 مناطق تجهيز الصادرات (EPZs): مناطق تجهيز الصادرات هي مناطق صناعية مخصصة مصممة لتسهيل التصنيع والصناعات الموجهة للتصدير، وتقع هذه المناطق عادة بالقرب من مراكز النقل والموانئ البحرية الرئيسية، وتهدف مناطق تجهيز الصادرات إلى جذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتعزيز قدرات التصدير. (Akinci & Farole, 2011, p. 28)

خصوصيتهم هو تصدير كل أو جزء من إنتاجهم إلى الخارج، وفقا لقواعد دقيقة للغاية يحددها قانون الاستثمار في بلد المنشأ (تتراوح عادة بين 80٪ و 100٪ من إنتاجهم)، وإذا تم نقل المنتجات المصنعة من مناطق تجهيز الصادرات إلى السوق المحلية، فيجب على الشركات دفع رسوم جمركية تعادل تلك التي كان يتعين عليها دفعها لو أنها استوردت هذه المنتجات، وذلك لتجنب تشويه المنافسة. بعض أفضل الأمثلة المعروفة لمناطق تجهيز الصادرات تشمل Shannon (إيرلندا، منذ عام 1959)؛ كاوشيونغ (تاوان، منذ عام 1966)؛ ماناوس (البرازيل، منذ عام 1967)؛ لا رومانا (جمهورية الدومينيكان، منذ عام 1968)؛ ماسان (كوريا الجنوبية، منذ عام 1970)؛ بيان ليباس (ماليزيا، منذ عام 1972)؛ باتام (إندونيسيا، منذ عام 1978). وقد حققت مناطق تجهيز الصادرات هذه نجاحاً كبيراً وجذبت عدداً كبيراً من المستثمرين الأجانب والمحليين. (Bost, 2019, p. 146)

فوائد المناطق الحرة:

أ. الإعفاءات الجمركية: تقدم المناطق الحرة إعفاءات من الرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية والضرائب على الواردات والصادرات، وتعمل هذه الميزة على تقليل تكلفة الإنتاج بشكل كبير للشركات العاملة داخل المنطقة.

ب. الخدمات اللوجستية المحسنة: تقع المناطق الحرة عادةً بالقرب من الموانئ والمطارات الرئيسية، مما يوفر اتصالاً ممتازاً ونقلاً فعالاً للبضائع، مما قد يؤدي إلى توفير التكاليف وعمليات سلسلة التوريد بشكل أسرع.

ج. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): تجتذب الإعفاءات الجمركية واللوائح المبسطة والتركيز الموجه نحو التصدير في المناطق الحرة المستثمرين الأجانب الباحثين عن ميزة تنافسية في السوق العالمية.

د. نقل التكنولوجيا: غالباً ما تجلب الشركات الأجنبية التي تستثمر في مناطق تجهيز الصادرات التقنيات والخبرة الفنية المتقدمة إلى البلد المضيف، مما يساهم في تطوير الصناعات المحلية.

د. توليد فرص العمل: غالباً ما يؤدي إنشاء الأعمال التجارية في المناطق الحرة إلى زيادة فرص العمل، مما يدفع التنمية الاقتصادية في المناطق المحيطة، كما توفر هذه المناطق عادة برامج التدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة المحلية، مما يعزز قابليتها للتوظيف والإنتاجية.

هـ. تشجيع الصادرات: من خلال تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، تساهم المناطق الحرة في تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للبلد وتنويع قاعدة صادراته.

النقاط الحرة الحالة الخاصة من المناطق الحرة:

وتسمى أيضا "المناطق الحرة ذات الشركة الواحدة" (أو "المناطق الحرة ذات المصنع الواحد")، والتي تتميز بوجود شركة واحدة داخلها، غالبًا ما توظف النقاط الحرة عددًا قليلًا نسبيًا من العمال ولا تساهم إلا قليلًا (مع بعض الاستثناءات) في صادرات البلدان المعنية مقارنة بالمناطق الحرة متعددة المؤسسات، وبالتالي فإن النقاط الحرة لا تعتبر مناطق حرة بالمعنى الدقيق للكلمة، حتى لو كانت المزايا التي تمنحها متطابقة في جميع النواحي، في المكسيك تعرف هذه المناطق باسم "ماكيلادوراس" (Villavicencio, 2004, p. 143) والتي بلغ عددها 6181 في عام 2018، وكان لدى الهند حوالي 2000 في ذلك التاريخ. أما الولايات المتحدة، فبالإضافة إلى مناطقها الحرة البالغ عددها 191 منطقة كان لديها حوالي 400 نقطة حرة ("مناطق فرعية")، غالبًا ما تكون نشطة للغاية.

2. **الحدائق الصناعية أو المناطق الصناعية:** تركز المناطق الصناعية والمعروفة أيضًا بالمناطق الصناعية الخاصة أو الحدائق الصناعية على تطوير صناعات أو قطاعات محددة داخل الدولة، وتقدم هذه المناطق مجموعة واسعة من الحوافز والمزايا، مثل توفير الطرق والنقل والطاقة وغيرها من خدمات المرافق لتسهيل نمو الصناعات وتهدف هذه المناطق إلى تجميع الشركات العامة أو الخاصة لتعزيز عملية التصنيع وجذب الاستثمار وتحفيز التقدم التكنولوجي في القطاعات الاستراتيجية، وتأخذ هذه المناطق عدة أشكال منها: العناقيد الصناعية، أقطاب النمو، الحدائق العلمية، الحدائق التكنولوجية وغيرها.

فوائد المناطق الصناعية:

أ. التأثير العنقودي: من خلال تركيز الصناعات ذات الصلة في منطقة واحدة، تخلق المناطق الصناعية تأثيرًا عنقوديًا يعزز التعاون وتبادل المعرفة والابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. (Zeng, 2016, p. 05)

ب. تطوير البنية التحتية: غالبًا ما تستثمر الحكومات في تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والمرافق وشبكات الاتصالات، لدعم نمو الصناعات داخل هذه المناطق.

ج. التنمية الاقتصادية المحلية: تساهم المناطق الصناعية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال خلق فرص العمل، وتوليد الإيرادات، وجذب الأعمال والخدمات الإضافية.

د. التوازن الإقليمي: غالبًا ما يتم إنشاء المناطق الصناعية في المناطق المتخلفة أو الريفية لتعزيز التوازن الإقليمي وتحقيق اللامركزية في الأنشطة الاقتصادية من المدن الكبرى.

هـ. تدفق الاستثمار الأجنبي: يمكن للمناطق الصناعية التي تركز على الصناعات الاستراتيجية أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات التي تتطلع إلى الاستفادة من أسواق أو موارد محددة.

3. **المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية International Special Economic Zones:** تهدف المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال تعزيز تبادل المعرفة والمعلومات، ونقل التكنولوجيا والاستثمار، فضلًا عن تحسين البنية التحتية، وتتخذ المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية أنماطًا متنوعة، تتمثل فيما يلي:

(إيمان و حروفوش سهام، 2020، صفحة 244)

المناطق الاقتصادية الحدودية Border Economic Zones: تعد المناطق الاقتصادية الحدودية مناطق تنشأ لاستغلال المزايا النسبية، والقرب المكاني من الأسواق الخارجية، وتشجيع الروابط التبادلية عبر حدود الدول.

مثلثات النمو (Growth Triangles (GT): تعد مثلثات النمو مساحة معاملات اقتصادية واجتماعية، تغطي أجزاء من دول متجاورة من أجل تعزيز القدرة التنافسية والتنمية الاقتصادية.

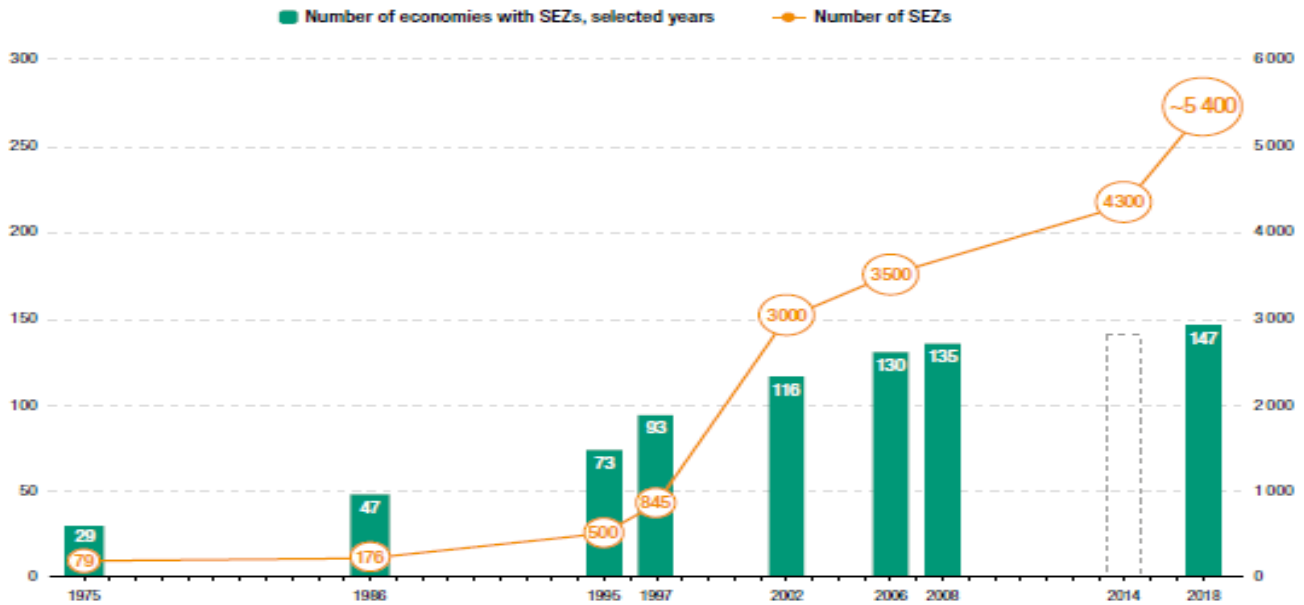
المناطق الاقتصادية العابرة للحدود Cross – Border Economic Zones: تعد المناطق الاقتصادية العابرة للحدود مناطق محددة جغرافيا من خلال دمج المناطق الاقتصادية الحدودية لتحفيز النشاط الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دولتين أو أكثر.

يتضح مما سبق، أنه قد يختلف شكل ووظيفة المناطق الاقتصادية الخاصة اعتمادا على أهداف الحكومة، والتركيز القطاعي، والسوق المستهدفة، والأنشطة الاقتصادية المعنية، وعلى ذلك فإن المناطق الاقتصادية الخاصة متنوعة ومن الصعب تصنيفها ضمن فئات معينة، لأن هذه المناطق ليس لها مواصفات موحدة يتم تطبيقها في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن العامل الوحيد الذي يميز هذه المناطق هو أنه لديها إطارا تنظيميا خاصا ونظام حوافز يختلف عن بقية الاقتصاد، وبالتالي فإن المناطق الاقتصادية الخاصة تطورت بمرور الوقت مع التغيرات الاقتصادية العالمية التي تنشط فيها.

2، عدد المناطق الاقتصادية الخاصة:

في عام 1935 تم تحديد العدد الإجمالي للمناطق الاقتصادية بـ 51 منطقة، إلا أن فترة التسعينيات شهدت زيادة كبيرة في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتحديدًا بين عامي 1997 و2002، حيث ارتفع عددها من 845 إلى 3000 منطقة، واستمر هذا الاتجاه في النمو في العديد من البلدان ليصل إلى ما يقرب من 5400 منطقة اقتصادية خاصة في عام 2018، كما هو موضح في الشكل 2.

الشكل رقم 02: تطور عدد المناطق الاقتصادية الخاصة حول العالم



Source : world investment report : special economic zones, UNCTAD, P129

حسب (الجدول 2) فإنه لا تزال المناطق الحرة هي المجموعة الفرعية الأكثر انتشارًا ضمن المجموعة الواسعة من المناطق الاقتصادية الخاصة بـ 2296 منطقة حرة أو 42.6% من الإجمالي العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة في عام 2019، تتواجد المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل كبير في الاقتصادات النامية (4,772، أو 88.6%)، وينطبق الشيء نفسه على

المناطق الحرة (1,869، أو 81.4%)، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير في قدرة هذه الاقتصادات في جذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي، وبدء استراتيجيات التصنيع التي سمحت لها بالمشاركة الإيجابية في التجارة الدولية. ومن حيث التوزيع الجغرافي، فإن آسيا (بمعناها الأوسع: غرب آسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط) لديها أكبر عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة (75%) والمناطق الحرة (52%) من الإجمالي العالمي. ومع ذلك فإن هذه المناطق تقع بشكل رئيسي في شرق آسيا (49%)، وبدرجة أقل في غرب آسيا والشرق الأوسط. لقد أصدرت جميع الدول الآسيوية تشريعات لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة. ويعكس هذا التفوق الآسيوي في التحول الهائل لأنشطة التصنيع في هذه المناطق، والتي كانت تتم في السابق في البلدان المتقدمة، كما أنه يعكس الأهمية المتزايدة لقدرات الإنتاج والتعاقد من الباطن الدولية لهذه البلدان تحت تأثير المصنعين المحليين والمستثمرين الأجانب. ويتم الآن إنتاج نحو 60% من الإنتاج الصناعي العالمي في آسيا، ويوجد جزء كبير منه في المناطق الحرة وغيرها من المناطق الاقتصادية الخاصة. (Bost, 2019, p. 150)

وتمثل الصين 47.2% من المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم، تهدف الغالبية العظمى من المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية إلى إنتاج السلع للسوق المحلية الصينية. ونظراً لحجمها وعدد الشركات المحلية والأجنبية التي تستضيفها، فإن المناطق الخاصة تساهم بشكل كبير جداً في الصادرات الصينية. ومما لا شك فيه أن البلاد جعلت من انتشار المناطق الاقتصادية الخاصة محوراً رئيسياً لاستراتيجيتها التنموية منذ عام 1978. (Chen, 2019, p. 156)

وتتخلّف منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشكل كبير عن آسيا التي تضم 486 منطقة اقتصادية خاصة، أي 9% من الإجمالي العالمي (الجدول 2). يوجد في أفريقيا 237 منطقة اقتصادية خاصة (4.4%)، تم تطوير الكثير منها منذ عام 1990 فصاعداً، تتساوى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مع أفريقيا من حيث عدد المناطق الاقتصادية الخاصة، بقيادة روسيا بشكل خاص حيث تضم 130 منطقة اقتصادية خاصة.

تمثل الاقتصادات المتقدمة 7% فقط من المناطق الاقتصادية الخاصة على مستوى العالم، يبلغ عددها في الولايات المتحدة 191 منطقة، يوجد في اليابان منطقتان حرتان صغيرتان في جزيرة أوكيناوا. يوجد في أوروبا الغربية والشرقية 85 منطقة حرة، 32 منها في أوروبا الغربية، إلا أن الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ لا يؤيد بشدة المناطق الحرة، التي يعتبرها تشويهاً للمنافسة، وهذا هو السبب وراء انخفاض عدد المناطق الحرة في الغرب في السنوات الأخيرة (منذ عام 1995 فصاعداً)، في حين ارتفع عددها بسرعة في الشرق. بولندا (14)، صربيا (14)، كرواتيا (13) وجمهورية التشيك (11). (Bost, 2019, p. 151)

3. عوامل نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة:

كما رأينا فإنه هناك الآلاف من المناطق الاقتصادية الخاصة بمختلف أشكالها على مستوى العالم بعضها حقق نجاحاً باهراً في توليد أنشطة اقتصادية كبيرة وبعضها للأسف لم ينجح في ذلك، لماذا؟؟، نعتقد أنه في النهاية هنالك خمسة عوامل نجاح رئيسية لهذه المناطق نوردها كما يلي: (Cheong, p. 01)

3-1: **وضوح الهدف:** أولاً يجب ألا تكون الأهداف المراد الوصول إليها متعارضة مع بعضها البعض، ثانياً علينا أن ندرك أنه لن يكون من السهل على منطقة اقتصادية خاصة واحدة أن تحقق عدة أهداف في نفس الوقت، لذا فمن الأهمية بمكان أن يحدد الهدف الرئيسي والمنطقي الأكثر أهمية بالنسبة للمنطقة وبالنظر إلى الهدف تصبح الاستراتيجية أكثر وضوحاً، وفي العادة يمكن أن تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- خلق فرص العمل وخاصة في حالة معدلات البطالة المرتفعة: فإن كان هذا هو الهدف المنشود فالاستراتيجية تتمثل في جذب الصناعة كثيفة العمالة أو قطاع الخدمات الذي يحقق ذلك، ومع ذلك فإن كثيرا من الأحيان تنشأت الحكومات بسحر جذب الصناعات عالية التقنية والتي تتمتع بدرجة عالية من الأتمتة والتي لا تخلق العديد من الوظائف وبالتالي يفشل الغرض من إنشاء هذه المناطق في المقام الأول.
- تعزيز الصادرات لتوليد الاحتياطات الأجنبية
- تطوير صناعات محددة مثل صناعة السيارات أو قطاع معين من الخدمات
- نقل التكنولوجيا

غالبا ما يؤدي الافتقار إلى وضوح الأهداف وعدم القدرة على البقاء متسقا إلى فشل المنطقة وعدم نجاحها، على سبيل المثال تعد منطقة **shenzhen** الاقتصادية الخاصة في الصين واحدة من أنجح المناطق والتي أنشئت في عام 1980 عندما فتحت الصين اقتصادها لأول مرة، في ذلك الوقت كانت الصين في خضم تحول أيديولوجي من التخطيط المركزي الحكومي إلى اقتصاد السوق، وبالتالي كانت الغاية من إنشاء هذه المنطقة هو استعمالها كأداة تسمح للصين اختبار مجموعة من الإصلاحات والقرارات فيما يخص التحول لاقتصاد السوق، وعليه فإن الهدف كان واضحا وتم تنفيذ سياسات مختلفة مثل الحوافز الضريبية وسياسة أعمال أكثر ليبرالية لتسهيل تحقيق هذه الأهداف، وحتى هذه الأيام لاتزال شنزن واحدة من أكثر المدن ديناميكية وإبداعا في الصين. (Zeng, 2016, p. 03)

2-3: اتخاذ سياسات جريئة: بعد تحديد أهداف المنطقة الاقتصادية الخاصة فإن الخطوة التالية تتمثل في صياغة سياسات ولوائح تنظيمية جديدة أكثر ابتكار، لأن من بين الإخفاقات الشائعة التي ترتبها العديد من هذه المناطق هو الامتناع عن أحداث الابتكارات والسياسات الضرورية خوفا من التحرر والانفتاح السريع، وهذا أمر مؤسف لأن فكرة تحديد منطقة ما كم منطقة اقتصادية خاصة يهدف على وجه التحديد إلى السماح بتطبيق وتجريب سياسات جريئة دون التأثير على باقي البلاد وهي نفس النقطة التي أدت إلى نجاح منطقة شنزن كما أبرزناه سابقا، وبالتالي فمن الأسباب التي تؤدي إلى نجاح المنطقة لابد وان تبعث الثقة للمسؤولين بأنها تعتبر أداة لتطبيق سياسات جديدة وجريئة لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه السياسات الجريئة نذكر ما يلي:

الضرائب: ربما كانت الإعفاءات الضريبية أو معدلات الضرائب المنخفضة هي أول سياسة مبتكرة للعديد من المناطق الاقتصادية الخاصة، فمثلا استعملت المناطق الصينية "عامان دون ضرائب وثلاثة أعوام بنصف المعدل" بفعالية لسنوات عديدة.

اللوائح الجمركية: تشير هذه اللوائح إلى الاعفاء من التعريفات الجمركية على الواردات أو تخفيضها فضلا عن تبسيط إجراءات التخليص الجمركي على السلع المستوردة إلى هذه المناطق، وهذا ينطبق بشكل خاص على المناطق التي أنشئت لتعزيز الصادرات (مناطق معالجة الصادرات والمناطق الحرة)

سياسات خاصة بالعمال: توفير العمال المهرة أو عدد كبير منهم في حالة الحاجة إليهم بفرض سياسات مشجعة تسمح في جذب العمال، وفي حالة نقص القوى العاملة قد يكون من الضروري تحرير سياسات العمل للسماح بتدفق المهاجرين سواء من خارج البلد أو من أجزاء أخرى من البلاد.

التدفقات المالية: في البلدان التي تفرض ضوابط على النقد الأجنبي ورأس المال قد تكون المناطق الاقتصادية الخاصة مكان يمكن فيه رفع مثل هذه القيود للسماح للاستثمار الأجنبي المباشر من القدوم ومع تقديم عروض وحوافز مالية مثل تقديم قروض بفائدة منخفضة لتعزيز جاذبية هذه المناطق.

3-3: الموقع الجيد: إن موقع المنطقة الاقتصادية الخاصة هو اعتبار آخر مهم، فإن كان الهدف من المنطقة توليد الصادرات فإن قربها من الموانئ والمطارات سيكون أمرا بالغ الأهمية، وإذا كان المقصود منها تطوير قطاع تصنيع معين فإن قربها من القوى العاملة المستهدفة والمعاهد والجامعات أمر سيحدد مدى نجاحها، أما إذا كان الهدف هو تطوير قطاع الخدمات مثل السياحة فإن توطئها في الأماكن التي تكون مقصدا للسياحة وتوفر الخدمات المصاحبة أمر مهم كذلك، أما إذا كان الهدف توطئ الصناعات المعالجة مثل معالجة الأغذية فيجب أن تكون قريبة بدرجة كافية من المزارعين والفلاحين، أما إذا كان الهدف هو تلبية احتياجات الأسواق المحلية فمن الواضح أن الوصول للمستهلك النهائي هو المفتاح.

في كثير من الأحيان ينظر إلى المناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها الحل لرفع مستوى المعيشة في منطقة ما، وبالتالي فإن بعد المنطقة وعدم توفر قدر كبير من الوصول للموارد والمواد الخام أو قنوات التصدير فهذا يعني أن المنطقة مهيأة للفشل، والحل يمكن أن يكون بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في مواقع أكثر ملائمة والسماح للسكان بالاستيطان حولها بمرور الوقت (Cheong, p. 02)

4-3: تصميم المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل خاص: تصميم المناطق يجب أن يتم بعناية لتعويض ما ينقص الموقع وتلبية رغبات المستثمرين وتأمين مخاوف الحكومة والتكامل مع المنطقة المحيطة، ففي كثير من الأحيان يتم تجاهل هذه الخطوة أو تنفيذها على عجل مما يؤدي إلى تطورات عشوائية لاحقا، وبالتالي عند تصميم المنطقة فإن التصميم أن يشكل من خلال ثلاثة زوايا:

أولا يجب على الخطة الرئيسية دراسة الحالة الحالية للمنطقة والمتطلبات المستقبلية للبنية التحتية والمناطق المحيطة بها، على سبيل المثال يجب التخطيط لأن تكون المنطقة قابلة للاتصال من خلال الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى بناء المزيد من البنى التحتية لتعزيز اتصالها مع المحيط، كما يجب على المنطقة أن تتوقع احتياجاتها المستقبلية من الطاقة لضمان التوفر الكافي منها مع نموها في المستقبل، وأيضا دراسة المرافق الأخرى مثل الاتصالات والمياه ومعالجة النفايات.

الزاوية الثانية هي تلبية متطلبات المستثمر المستهدف فستحتاج صناعة السيارات إلى مساحات شاسعة من الأراضي وتوفير الصناعات الداعمة في حين تحتاج خدمات التخزين واللوجستيك إلى مستودعات كبيرة. الزاوية الثالثة هي الأخذ بعين الاعتبار مخاوف الحكومة، على سبيل المثال فإنه في الدول التي تعاني من ندرة الأراضي يجب على الدولة أن تتأكد من أن إنتاجية المنطقة سيكون أعلى بكثير من تكلفة الأرض بسبب ندرتها.

5-3: الإدارة الفعالة: يجب أن تستمر المناطق الاقتصادية الخاصة لعقود من الزمن وقد لا تظهر فوائدها إلى بعد سنوات من إنشائها، لذلك يجب أن تكون الإدارة طويلة النفس وفعالة وكفؤة، ويتعين على فريق الإدارة أن يظل وفيا لرؤية المنطقة وأن يلتزم بالخطة الرئيسية وأن يتمتع بالثقة والمرونة اللازمة لتلبية المتغيرات في متطلبات المستثمرين والعملاء والتركيب السكانية والتقدم التكنولوجي.

في العادة يتم ادارة هذه المناطق على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا يعني أن إدارة المنطقة قد تكون شركة من القطاع الخاص، وبالتالي فإن الاتفاقية التعاقدية بين إدارة المنطقة والحكومة ونموذج الإيرادات والأرباح من

الأمر المهم لضمات إستدامة المنطقة على المدى الطويل، ولنجاح المنطقة أيضا يجب أن تتمتع الإدارة بمستوى عال من الاستقلالية لضمان سيرها والتخلص من القيود التي يمكن أن تفرضها الحكومة التي يمكن أن تقوض من سير المنطقة بشكل جيد وسلس.

4- المناطق الاقتصادية الخاصة في الجزائر

1-4: المنطقة الحرة لبلارة: بعد صدور قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة وصدور المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 17/10/1994 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير للأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة وسهلة. بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتاعها حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار واعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كأول منطقة حرة في الجزائر سنة 1997.

ولكن مع الأسف فإن هذا المشروع لم ير النور قط ويمكن تفسير هذا الفشل بعدة أسباب منها الوضع الأمني الصعب الذي عاشته الجزائر في التسعينيات، وبطء وتيرة تشريع النصوص القانونية وتوجيه الاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح.

في عام 2003 صدر المرسوم 02-03 الذي وضع القواعد العامة التي تحكم هذه المناطق وتم اختيار موقع بلارة مرة أخرى لاحتضان هذا المشروع، ولكن في سنة 2006 جاء القانون 10-06 ليلغي مرسوم 2003 دون أن تقدم الحكومة أسبابا مقنعة لذلك، وفي عام 2012 أعلن وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن الحكومة الجزائرية تخطط لإحياء المنطقة الحرة لبلارة، وبالفعل في عام 2015 أطلقت الجزائر قطر مشروع تشييد مجمع الصلب في إطار شراكة بين مجمع سیدار وقطر ستيل، وبالتالي فإن منطقة بلارة اضطرت في النهاية باستقبال مجمع صناعي ضخم للصلب بدلا من منطقة حرة. (Ben Braham, 2019, p. 65)

2-4: التجربة الصينية في الجزائر: في عام 2006 وفي اجتماع منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين، أطلق برنامج التعاون الصيني الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي أعلنت بموجبه الحكومة الصينية نيها إنشاء ما يصل إلى خمسين منطقة في الخارج، وفي عام 2008 أبرمت الصين والجزائر اتفاقية لإنشاء منطقة اقتصادية ثانية في شمال إفريقيا وهي منطقة جيانجلينج للتعاون الاقتصادي والتجاري، والتي كان من المقرر استضافتها في مستغانم (غرب الجزائر) مع التركيز على تجميع السيارات.

حيث تضمنت هذه الاتفاقية شراكة بين جيانجلينج الصينية للسيارات وشريكها الجزائري معزوز، كان من المقرر أن يبلغ إجمالي الاستثمار في هذه المنطقة 556 مليون دولار بمساحة 500 هكتار، كما كان من المفترض أن تجذب 30-50 شركة صينية ومحلية تركز على صناعة السيارات والبناء، وكان من المتوقع أيضا أن تقوم منطقة جيانجلينج بتجميع 50 ألف وحدة سيارة في السنوات الخمس التالية، وقد لاقت الاتفاقية ترحيباً واسع النطاق في ظل سعي الجزائر إلى إحياء قطاع السيارات

الذي انهار في تسعينيات القرن العشرين. (Janvier Liste, , Kolster, J., & Matondo-Fundani, 2016, p. 10)

في مارس 2008 أرسلت الصين فريقا إلى الجزائر للتحضير لهذه المنطقة، ولكن للأسف فإن المشروع توقف بعد أقل من عام عندما أعلن وزير الصناعة الجزائري في فيفري 2009 أن الجزائر تفضل استقطاب الشركات التي تقوم بتصنيع السيارات

وليس فقط تجميعها، وكذلك صدور القانون التمويلي التكميلي في عام 2009، والذي غيرت بموجبه قوانينها الخاصة بالاستثمار الأجنبي بحيث اشترطت ملكية جزائرية لما يقل عن 51 بالمئة من المشروع وبالتالي لم يكن هذا مقبولا لدى المستثمرين الصينيين.

وزعم آخرون أن القرار جاء متأثرا بالمفاوضات التي كانت جارية بين الحكومة الجزائرية وشركة صناعة السيارات الفرنسية رينو، بشأن إنشاء مصنع تجميع سيارات رينو في الجزائر، حيث قيل إن شركة رينو كانت قلقة من أنها قد تواجه منافسة شديدة من شركات تصنيع السيارات الصينية إذا قررت الإنتاج في الجزائر أيضًا (سحبت رينو عرضها في النهاية وفتحت مصنعًا في المغرب المجاور). (Ben Braham, 2019, p. 64)

كما أشارت المقابلات اللاحقة مع مجموعة معزوز إلى وجود قلق بشأن جودة المنتجات الصينية نظرًا للطلبات العالية من جانب المستهلك الجزائري وجاذبيته لأي شيء ينتجه الغرب. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر أعلاه، تورطت الشركات الصينية وشركاؤها الجزائريون في قضايا احتيال مما أضر بسمعة الشركات الصينية.

3-4: مشروع إنشاء خمسة مناطق حرة في الجزائر: في كلمة ألقاها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بمناسبة الاجتماع الـ 41 للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الوكالة الإنمائية للاتحاد الإفريقي (نيباد)، أعلن رئيس الجمهورية "أن الجزائر ستعرف في 2024 بحول الله إنشاء مناطق حرة للتبادل بينها وبين أشقائها، بداية بموريتانيا الشقيقة، ثم دول الساحل، مالي والنيجر، بالإضافة إلى دولتي تونس وليبيا."

وبموجب هذا القرار تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 24-168 المؤرخ لـ 20 ذو القعدة عام 1945 الموافق 28 ماي 2024 الذي يحدد كفاءات منح امتياز تسيير المناطق الحرة (الجريدة الرسمية رقم 36).
الذي تطرق الى النقاط التالية:

- النشاطات التي تمارس على مستوى المنطقة الحرة.
 - تكفل الدولة بإعداد الدراسات المتعلقة بتهيئة المنطقة الحرة وانجاز المنشآت الخاصة.
 - الامتيازات الممنوحة في تسيير المناطق، و الاجراءات القانونية لصاحب الامتياز وفق النموذجين الملحقين بالمرسوم التنفيذي رقم 24-168 المؤرخ في 28 ماي 2024.
- القطب التكنولوجي سيدي عبد الله.

تم إنشاء هذا القطب التكنولوجي في مرحلة صعبة مر بها الاقتصاد الجزائري كانت تتسم بهشاشة الهيكل الصناعي، يتمثل المشروع في إعادة تنظيم أنشطة الإنتاج والابتكار على أساس التعاون ما بين ولاية الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية، بهدف تركيز الموارد لتحقيق المخرجات الإيجابية الناتجة عن القرب الجغرافي لمختلف المؤسسات، من خلال إنشاء مجمع للابتكار يعزز من التفاعل بينها يضم مراكز الأعمال ومراكز البحث ومجمع للاتصالات، والهدف الأساسي يتمثل في توفير الفرص للشباب المؤهل لخلق مؤسسات مصغرة في مجال تكنولوجيات الإعلام، وكذا إعادة جذب الكفاءات الجزائرية العاملة في المهجر من خلال توفير فرص للعمل عالية الكفاءة، جذب أنشطة البحث للشركات الكبرى الوطنية والأجنبية. (بوراس، 2020، صفحة 247)

يستفيد القطب من دعم العديد من مؤسسات البحث والتعليم العالي منها: المعهد الوطني للإعلام الآلي، CDTA جامعة التكنولوجيا هوارى بومدين، المعهد الوطني متعدد التقنيات، مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة، مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني، CERTIC مركز تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال. CERIST

تم إنشاء هيكل في سنة 2007 يدعى 'المؤسسة العمومية لهيئة المجمع الجديد بسيدي عبد الله' يقوم بتهيئة الفضاء ومتابعة خلق البرامج العمومية والخاصة (المساكن، مناطق النشاط، مختل الحظائر ANSA). حيث تطمح السلطات العمومية لتحقيق جودة عالية للمحيط،

حدد المرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، على أن حدودها تغطي مساحة 7000 هكتار، كما يحتوي القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله على حظيرتين:

1- الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله:

تعتبر الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله جزء من القطب التكنولوجي الخاص بالأعمال، تبعد الحظيرة عن مطار هواري بومدين بـ 30 كلم. وأنشئت الحظيرة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتحتوي على مركز للدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (يضم أساسا مخابر البحث والتطوير، مخابر تجريبية، بوابات لنقل التكنولوجيا)، وتأوي الحظيرة حاضنة مساحتها 9800 م² أنشئت سنة 2010، تعمل على مرافقة أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة. الحاضنة ترافق المتخرجين من الجامعات في خلق مؤسسات ناشئة وتوفر لهم فضاءات بأسعار تنافسية، ويستفيد حاملي المشاريع من مرافقة تقنية ومالية لمدة تصل إلى 9 سنوات، على النحو التالي:

- خلال 33 شهرا الأولى، يستفيد أصحاب المشاريع بحضنة مجانية منها 3 أشهر لإعداد خطة العمل، وما بين 3 و 6 أشهر يقوم حامل المشروع بوضع الصيغة النهائية للمنتج الذي ينوي تسويقه، وفترة 09 أشهر يتم فيها إنشاء الشركة والبحث عن العملاء وتسجل في المركز الوطني للسجل التجاري.

- وفي مرحلة ثانية تنتقل المؤسسة الناشئة إلى المشتلة حيث يوضع تحت تصرفها مكتب مساحته 9م² بأسعار منخفضة جدا مقارنة مع سعر الايجار خارج الحاضنة، أي حوالي ايجار 5950 دج للشهر. تضم الحاضنة 13 شركة ناشئة و 06 حامل مشروع (إحصائيات فيفري 2019)

قطب بوينان:

يمثل جزءا من القطب التكنولوجي وامتدادا له، مخصص للزراعة والترفيه والتكنولوجيا الحيوية وكذا الصناعة الغذائية. يتضمن حظيرة للصيدلة والبيوتكنولوجيا، وأخرى للصحة ومراكز البحث والابتكار. يستفيد من دعم مؤسسات البحث والتعليم العالي مثل: المعهد الوطني للفلاحة، المعهد الوطني للبحث الفلاحي INRA، جامعة التكنولوجيا هواري بومدين، جامعة البليدة، معهد باستور، مركز بيري وماري كوري، كليات الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية لجامعات الجزائر والبليدة، وحدة البحث 'صيدال'. (بوراس، 2020، صفحة 248)

5- ما الذي يتوجب على الجزائر فعله:

إن استراتيجية تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة هي عملية طويلة الأمد وصعبة للجزائر وحلفائها والشركات التي تريد الاستثمار هنا، ولكن لتحقيق هذه المناطق لابد وأن تكون المشاريع ناجحة من منظور قانوني وتجاري واجتماعي، وهذا يتطلب العناصر التالية:

- الالتزام رفيع المستوى والإرادة السياسية الحقيقية والمشاركة النشطة من جانب الحكومة الجزائرية لدعم برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، ويتعين عليها أيضا أن تعمل على تحقيق استمرارية تشريعية طويلة الأجل لمنح المستثمرين المزيد من الثقة وتحقيق تطلعاتهم.

- يجب على الحكومة أن تنشئ هذه المناطق على أساس المزايا النسبية مثل قطاع النفط ومشتقاته "الجزائر لديها منتجات نفطية ومشتقاتها مثل البلاستيك بتكلفة منخفضة، وهذه ميزة مقارنة بالدول الأخرى، فلماذا لا ننشئ منطقة متخصصة في التكرير؟" بالإضافة إلى ذلك، هناك قطاعات أخرى مثيرة للاهتمام وتوفر فرصاً للمستثمرين الأجانب والمحليين مثل صناعة الأغذية والسيارات وهو الملف الأسود للجزائر.
- إن احترام مفهوم الزمن في إنجاز المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمناطق الاقتصادية الخاصة بصفة خاصة يشكل نقطة أساسية لا ينبغي للحكومة أن تغفلها لتحقيق الأهداف المرسومة.
- وأخيراً، يمكن للجزائر أن تحذو حذو الصين في اعتبار هذه المناطق أرضاً اختبارية للإصلاحات الاقتصادية والقانونية، ومن ثم يمكن لهذه المناطق أن تكون بمثابة وسيلة لاختبار القوانين والأنظمة الجديدة، وعندما تعمل هذه القوانين بنجاح يمكن أن تصبح فيما بعد قوانين وطنية منتظمة.
- أهمية توفير بيئة عمل أفضل داخل المناطق، بما في ذلك الخدمات الفعّالة، البنى التحتية والخدمات بجودة عالية سواء داخل المنطقة أو خارجها.
- من أجل نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات، نحتاج إلى الخبراء، ورخص الاستغلال، ودورات التدريب، وما إلى ذلك، وينبغي للحكومة أيضاً أن تقدم حوافز خاصة لجذب شركات التكنولوجيا المتقدمة.

6. خاتمة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة أداة حيوية لتعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية الصناعية والاندماج في الأسواق العالمية. وبالنسبة للجزائر، فإن فشل التجارب السابقة لا يعود إلى غياب الإمكانيات، بل إلى غياب الرؤية الواضحة، وافتقار السياسات إلى الجرأة والفعالية، إضافة إلى ضعف الإدارة والتأخر التشريعي. ومع الخطوات الجديدة لإنشاء مناطق حرة مع دول الجوار، تبرز فرصة سانحة للجزائر لإعادة تموقعها الاقتصادي إذا ما تم احترام شروط النجاح وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وفعالة.

7. قائمة المراجع:

- Akinci, G., & Farole, T. (2011). Special Economic Zones : Progress, Emerging Challenges, and Future Directions. WORLD BANK GROUP.
- Alansary, O. S.-a., & al ansari, t. (2023). Defining 'free zones': A systematic review of literature. Heliyon, 1-16.
- Ben Braham, K. B. (2019). Chinese Experience with Special Economic Zones. *لمجلة الدولية للإدارة الاقتصادية*, 55-69.
- Bost, F. (2019). Special economic zones: Methodological issues and definition. *Transnational Corporations Journal*, 141-153.
- Chen, X. (2019). Change and continuity in special economic zones: A reassessment and lessons from China. *Transnational Corporations*, 49-74.
- Cheong, T. E. (s.d.). The key success factors of special economic zones. Surbana Jurong Group.
- ESPON. (2020). European special economic zones: Policy brief (Appendix). EUROPEAN UNION.
- FIAS . (2008). Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development. Washington, DC: The World Bank .
- gebrewolde, T. (2019). Special Economic Zones: Evidence and prerequisites for success. international growth center.
- Janvier Liste, , Kolster, J., & Matondo-Fundani,. (2016). Chinese investments and employment creation in Algeria and Egypt. AfDB Economic Brief, 1-23.
- Tao, Y., Yiming Yuan, & Meng Li. (2016). Chinese special economic zones: Lessons for Africa. Africa Economic Brief, 1-23.
- UNCTAD. (2019). World investment report: Special economic zones. New York: UNCTAD.
- UNIDO VIETNAM, . (2015). Economic zones in the ASEAN: Industrial parks, special economic zones, eco industrial parks, innovation districts as strategies for industrial competitiveness. VIETNAM: UNIDO.
- Villavicencio, D. (2004). Les « Maquiladoras » de la frontière nord du Mexique et la création de réseaux binationaux d'innovation. *Inovations*, 143-161.
- World Free Zone Organisation. (2015). Poland Special economic zones.
- Zeng, D. Z. (2016). Special economic zones: Lessons from the global experience. PEDL Synthesis Paper Series, 1-128.
- إيمان، صحراوي، حروفش سهام. (2020). أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*, 234-254 ,
- بوراس، و. (2020). مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب). (سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف1.
- بوراس وسيلة، مراد سكاك، القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله -الأهداف والرهانات-، تنمية الموارد البشرية 13(4)، 102-128،

<https://asjp.cerist.dz/en/article/69939>